ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 1

1مارس 2026

"عدسة اقتصادية" هو إصدار أسبوعي جديد من المركز المصري للدراسات الاقتصادية يقدم تحليلات مركزة ومتعمقة لبعض الموضوعات ذات الأهمية البالغة للاقتصاد المصري وتشمل التجارة، والأسواق المالية، وبيئة الأعمال، وسوق العمل، وغيرها من الأبعاد الاقتصادية المهمة.

© 2025 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

قوانين التجارة الأمريكية وتأثيراتها على الصادرات المصرية

US President Donald Trump holds a signed executive order on tariffs, at the White House in Washington, DC [File: Leah Millis/Reuters], & Aerial view of cargo ship and cargo container in harbor [source: Freepik.com]

أصدرت الحكومة الأمريكية في عام 2025 قانونين جديدين لهما تداعيات كبيرة على الاقتصاد المصري، ويستعرض هذا العدد من "عدسة اقتصادية" بصورة موجزة هذين القانونين وتأثيراتهما المحتملة على الاستثمار والصادرات والاقتصاد المصري ككل.

عرض موجز للقانونين

تم تمرير مشروع **"القانون الكبير الجميل"**[1] (*One Big Beautiful Bill Act*) في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر يوليو 2025، وهو قانون يناقض قواعد التجارة والاستثمار والضرائب العالمية؛ مستهدفا بذلك تعزيز التصنيع داخل الولايات المتحدة، وتقليل الاعتماد على الصين؛ حيث يغير النهج المتبع في تنفيذ إجراءات التجارة الأمريكية من الاعتماد على التصنيف التقليدي للمنتجات حسب بلد المنشأ فقط، ليشمل عوامل أخرى عند تصنيف المنتجات تجاريا مثل الجهة المالكة للشركة المنتجة، ومدى سيطرة جهة ما على قرارات الشركة، والتأثير الإداري فيها. وبموجب هذا القانون، فإن المنتجات المصنعة خارج الصين (بما في ذلك داخل مصر) يتم تصنيفها على أنها منتجات صينية إذا تجاوزت مستويات محددة من الملكية أو التمويل أو التأثير الإداري الصيني للشركة المنتجة؛ ومن ثم تخضع لرسوم جمركية مرتفعة مماثلة لتلك المفروضة على الشركات الصينية حال تصديرها إلى الولايات المتحدة.

أما القانون الثاني، فهو قانون **"مكافحة الصين"**[2] (*Fight China Act*) وتم تمريره في ديسمبر 2025؛ حيث يحظر على البنوك الأمريكية تمويل المشروعات المملوكة لبعض المستثمرين الصينيين.

المصدر: إعداد وترجمة المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى التمثيل التجاري المصري.

[1] الاسم الرسمي للقانون هو "قانون تنظيم إجراءات التسوية وفقا لأحكام الباب الثاني"-https://www.congress.gov/bill/119th-congress/house-bill/1/text

[2] الاسم الرسمي للقانون هو "قانون عام 2025 بشأن الضمانات التنظيمية للاستثمار الأجنبي للمساعدة في تقويض نفوذ الصين".

ما هو التأثير المحتمل على مصر؟

يتمثل الخطر الأساسي بالنسبة لمصر في إمكانية تصنيف منتجات المصانع المصرية على أنها صينية، وهو ما ستكون له تداعيات على الصادرات المصرية المتجهة إلى الولايات المتحدة، وعلى جاذبية الاستثمار في مصر. وفيما يلي بعض الحقائق والقواعد المتعلقة بكيفية تصنيف المنتجات المصرية على أنها منتجات صينية، يليها عرض للتأثير المحتمل لذلك.

معايير تصنيف الملكية الصينية

أصبحت معايير تحديد هوية المصانع كمصرية أو صينية أكثر تشددا؛ وكثير من المصانع المصنفة في السابق على أنها مصرية، باتت الآن عرضة لتصنيفها على أنها صينية. وفيما يلي يتم إلقاء الضوء على قواعد التصنيف الجديدة وتأثيرها السلبي على مصالح المصانع المصرية.

- **عتبات الملكية تعيد تحديد هوية المنتج:** يتم تصنيف المنتجات المصنعة في مصر على أنها صينية عند تصديرها إلى الولايات المتحدة **إذا كانت كيانات صينية تمتلك 50% أو أكثر** من الشركة المنتجة.
- **الحصول على تمويل من مقرضين صينيين يزيد من عرضة المنتجات المصرية للتصنيف على أنها صينية:** إذا بلغت نسبة تمويل الشركة المنتجة من مقرضين صينيين (مثل البنوك المملوكة للدولة الصينية) 15% أو أكثر من ديونها يتم اعتبار هذه الشركة تحت السيطرة الصينية حتى لو كانت مملوكة لمصريين.
- **السلع المعاملة على أنها "معاد شحنها" عبر مصر:** السلع المصنعة في مصر وتحتوي على مكون مرتفع من المدخلات الصينية (60% إلى 70%) يمكن تصنيفها على أنها صينية عند تصديرها إلى الولايات المتحدة.
- **افتراضات العمل القسري، قانون حظر العمل القسري للأويغور (Uyghur Forced Labor Prevention Act)**:[3] قد تواجه المصانع المصرية المرتبطة بكيانات صينية لها صلات بإقليم شينج يانج الصيني Xinjiang افتراضا تلقائيا بأنها تلجأ إلى استخدام العمل القسري في الإنتاج، ومن ثم يكون عليها إثبات أنها لم تقم بذلك.

[3] **قانون حظر العمل القسري للأويغور (Uyghur Forced Labor Prevention Act)** هو قانون أمريكي صدر في يونيو 2022، وينص على افتراض قانوني بأن جميع السلع المنتجة كليا أو جزئيا في إقليم شينج يانج الصيني Xinjiang قد تم تصنيعها عن طريق العمل القسري ما لم يتم إثبات خلاف ذلك، ومن ثم يحظر استيراد هذه السلع إلى السوق الأمريكية.

تأثير تصنيف المصانع المصرية على أنها ملكية صينية

في حالة تصنيف مصنع مصري على أنه ملكية صينية، سوف يواجه أعباء مالية ولوجيستية إضافية على الصادرات المصرية التي ينتجها المتجهة إلى الولايات المتحدة. وتشمل هذه الأعباء ما يلي:

- **تحمل رسوم جمركية أعلى:** السلع المصنعة في مصر التي سيتم تصنيفها على أنها صينية قد يُفرض عليها رسوم جمركية عقابية قدرها 40%، بينما المنتجات المصرية التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة تخضع لرسوم جمركية قدرها 10% فقط. وتجدر هنا الإشارة إلى أنه تم تعليق الرسوم العقابية الأمريكية المفروضة على الصين بصفة مؤقتة لحين الانتهاء من المفاوضات التجارية بين البلدين، لكنها قد يتم تفعيلها لاحقا خلال عام 2026.
- **قد تواجه المصانع المصرية قيودا تمويلية**: ربما تتردد البنوك الأمريكية والأوروبية في تمويل المصانع ذات الملكية الصينية العاملة في مصر خوفا من انتهاك القوانين الأمريكية.
- **انخفاض جاذبية مصر كمركز تصنيع للمستثمرين الصينيين:** قد تعاني المصانع المصرية ذات الملكية الصينية من عدم القدرة على النفاذ إلى السوق الأمريكية، ومن ثم تتحول إلى أصول معطلة (stranded assets) وهو ما سيقلل من ربحيتها المحتملة.
- **انخفاض جاذبية المنتجات المصرية لدى المستورد الأمريكي:** المستورد الأمريكي يفضل المصانع المصرية لأن المنتجات مصرية الصنع تمر عبر مسار التخليص الجمركي المعتاد (المسار الأخضر) الذي يستغرق أيام قليلة، ويتميز بانخفاض مخاطر مصادرة الشحنات. وبالتالي إذا ما تم تصنيف المصانع المصرية على أنها صينية، سوف تخضع منتجاتها على الأرجح لعمليات فحص جمركي مطولة (المسار الأحمر)، مما قد يؤدي إلى تأخيرات قد تمتد إلى عدة أشهر.

بوجه عام، الإجراءات التجارية الأمريكية الأخيرة سوف يكون لها تأثيرات سلبية على المصانع المصرية التي بها حصص ملكية صينية أو لديها روابط مالية مع الصين؛ وهو ما سوف يزيد من أعباء الامتثال والتكاليف المحتملة على المصدرين المصريين، ويجعل جذب الاستثمارات إلى مصر أكثر صعوبة، ومن ثم سيكون عليهم أن يتغلبوا على هذه الصعوبات والتعقيدات كي يتمكنوا من التصدير إلى الولايات المتحدة.